

## فوق الطاولة

هني الحمدان

### تغيير الأشخاص لا يخفض الأسعار!

تتوالى الصدمات على رأس المواطن تبعاً، فمع مطلع كل نهار يستفتح بني البشر بخبر جديد صاعق ذي نكهة خاصة، فقط يزيد من أعبائه المعيشية بؤساً وتقديراً، مؤسسات وإدارات الخدمات تتسابق في رفع أسعار خدماتها بين فترة وأخرى، ناهيك عن قائمة الدواء وأسعاره وبنار خدمة المشافي ولاسيما الخاصة، وكل تلك الإيرادات والجهات تنسى تماماً أن متوسط دخل البشر لا يتجاوز الثمانين ألف ليرة شهرياً.. وفوق ذلك كل يوم هناك غصة جديدة تضيق الخناق على معيشية العباد، يتراقد كل ذلك مع أخبار الإقالات والإغفادات لبعض المسؤولين والحجز على أموال شركات وأفراد، لكن يبقى المواطن دافع الفاتورة الكبيرة، لم يعد بمقدوره أن يدفع شيئاً، حتى أماله بأن غداً سيكون أحسن بخرتها قرارات بعض الوزارات والمؤسسات مقدمة الخدمة، صار يشغل باله كثيراً بكيفية الخلاص من حياة صعبة كهذه، إلى أين المصير.. إلى أين المفر.. هل الهجرة خيار صعب له ولاسرتة..؟

إذا غلاء وتقدير وضيق حياة، وأحاديث الفساد تعلق وتعلق، ولا أحد يجرى على إرغام مسؤول ما أو مدير درجة ثانية على تقديم «كشف حساب» لتقييم الأداء وخصوصاً المعينين بالحقائب الخدمية والاقتصادية! اعتقد أن هذا يبدو مهماً ومطلوباً ونوعاً من التواصل الإيجابي المطلوب والمشاركة في الرأي وسماع الطرف الآخر والتي من الممكن أن تكون ذا فائدة نعم الجميع.. لكن جهات...! باتون بأشخاص لمنصب حساسة ولدى مؤسسات تعنى بتأمين احتياجات المواطن الأساسية، بطرق لا أحد يعلم بها إلا صاحب القلم الأخضر فقط، فطى مانا يستند بإسناد المهمة والنسب لهذا الشخص من دون ذلك..؟ وفي حال تم إثبات إخفاقه نكتفي بإقالته وإبعاده فقط والتعني أننا ألقناه فليذهب ليستربح وليتعمع إذا كان من الدهاة الفئتين بسرقة المال العام وغيره من المكاسب والمغانم...!

مع كتابة هذه السطور وزارة التموين تهندس وترتب بيتها الداخلي، فبعد ما أعلنت عن توجهات إزاء تنفيذ بعض التطلبات جاءت نتائج إعلاناتها وبياناتها «خليبية» كلاماً بكلام، اتجهت لتغيير بعض مسؤوليها، وهنا لسنا بوار من هو مظلوم أو متهم، فقط الإشارة إلى أن الوزارة تعمل لتشجده بمدى تواصلها في تطوير نهجها وثقافتها المتجددة والرشيقة مع وزيرها الجديد الذي يعيد هندسة الوزارة بشكل جديد ويعيد عن إرث حقبة السنوات الماضية..! وهي الحقبة التي أثرت في أداء الأسواق وسمعتها، وفشل كل أعمالها وخطواتها، فالمشكلة ليست بالأشخاص ولا بضعفها عن تنفيذ المهام، بقدر ما هي منظومة كاملة تحتاج إلى تصويب...! هناك آليات عمل ليست بالستوى المطلوب تطلق على جل أعمال الوزارات، فإذا كان الإهمال والفساد قائمين في وزارة التموين مثلاً، فما حال ووضع الأموال والعقول التي تهاجر للخارج كل يوم من دون منظومة لطمأنتها والإبقاء عليها، والاتجاه ضروري أن يكون أيضاً نحو المستثمر الوطني وكسبه وتحقيق رصاه لا يسفه قرارات تصطف حركة إنتاجه، وبدلاً من الفرحة بإعلانات معاقبة المخالفين من التجار يبتنى المتابع رؤية إعلانات تشير إلى عدد التسجيلات التي تم فتحها حول حيتان الأسواق الكبار وأبناء النعمة الذين ولدوا مع سنوات الحرب...!

ما فائدة هندسة البيوت الداخلية عن بعض السادة الوزراء أصحاب النيات والظهور الإعلامي، مناداتم بشكاوى المواطن عالية ولا من حلول إيجابية لمشكلاته وأزماته...؟

### مشروع صك تشريعي ياعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية لمدة عام واحد

## الحكومة تطلب من «الكهرباء» و«النفط» تحسين الكهرباء في فصل الشتاء القادم



### تأمين الجوهرية التامة في مطاري دمشق وحلب

من مختلف المنتجات، وتقديم كل الدعم للمشروعات الزراعية التي تقدم قيمة مضافة لهذا القطاع. وأكد المهندس عرنوس أهمية التوسع بتجربة الأسواق الشعبية واستجرار المنتجات الزراعية والمخادنية من المنتجين وبيعها للمستهلك مباشرة بأسعار مقبولة، وشدد على تفعيل القرارات الخاصة بإدارة أسواق الهال وتنظيم آلية عملها وعلى دور الوحدات الإذاعية والمجالس المحلية في متابعة واقع الأسواق وضبط الأسعار بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك. واستعرض المجلس رؤية وزارة الزراعة حول قطاع الدواجن، وتم التأكيد على وضع خطة وفق برنامج زمني محدد لإعادة منشآت دواجن القطاع العام للعمل والإنتاج وتقديم التسهيلات اللازمة لإعادة تفعيل منشآت دواجن القطاع الخاص بهدف تأمين الإقتصاد المحلي بكميات كافية وأسعار مقبولة. إلى ذلك ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وكل الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة عام واحد، وذلك ضمن توجه الحكومة لدعم الصناعة الوطنية ودفع عجلة الإنتاج وتخفيض تكاليفه، مع التشديد على ضرورة أن يعكس هذا الصك البعد التنموي.

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية التجاوب والتعاطي المباشر مع طروحات أعضاء مجلس الشعب ومتابعة تنفيذ ومعالجة كل القضايا المطروحة في جلسات المجلس ضمن الإمكانيات المتوفرة ويهدف تحسين الإيرادات والجهات تنسى تماماً أن متوسط دخل البشر لا يتجاوز الثمانين ألف ليرة شهرياً.. وفوق ذلك كل يوم هناك غصة جديدة تضيق الخناق على معيشية العباد، يتراقد كل ذلك مع أخبار الإقالات والإغفادات لبعض المسؤولين والحجز على أموال شركات وأفراد، لكن يبقى المواطن دافع الفاتورة الكبيرة، لم يعد بمقدوره أن يدفع شيئاً، حتى أماله بأن غداً سيكون أحسن بخرتها قرارات بعض الوزارات والمؤسسات مقدمة الخدمة، صار يشغل باله كثيراً بكيفية الخلاص من حياة صعبة كهذه، إلى أين المصير.. إلى أين المفر.. هل الهجرة خيار صعب له ولاسرتة..؟



### لهذه الأسباب زادت أجور الاتصالات

## دلول لـ«الوطن»: التكاليف الكبيرة ونعمل على تأمين احتياجات المستقبل لجميع الشرائح

بالليرة السورية وبالتالي فإن رفع الأسعار يحقق نوعاً من التعادل من أجل الوصول إلى نقطة تضمن استمرارية الشركة بتوسعة مشاريعها وتأمين خدمات جميع شرائح المجتمع. وأكد أن موضوع جودة الإنترنت مرتبط بعدة عوامل ونحن كشركة بشكل دوري من خلال الفرق الفنية الموجودة التي تعمل الدراسات الحركية اللازمة يتم تأمين التوسعة اللازمة على البوابة الدولية كلما دعت الحاجة، لكن هناك بعض الحالات يتم الإعلان من المشتركين مفادها سوء خدمة جودة الإنترنت لذا تضمني من جميع المشتركين التواصل على الرقم ١١٠ المخصص لمراكز الاتصال ومن خلال هذه المراكز نقوم بمعالجة كل الشكاوى الواردة، إضافة للأسواق التسويقية المسؤولة عن خدمة البيع التي تتواصل مع جميع الشرائح وهؤلاء يتأكدون من ضمان توافي الإشكال الحاصل ورضى الزبون مقابل الخدمة، لافتاً إلى أنه في حال وجود عطل فإن الإصلاح يتم خلال زمن معين ولا يوجد تأخير.



والحكومية كان لابد من تعديل أسعارها لضمان استمرارية الخدمة للمشتركين بالدرجة الأولى والقدرة على تنفيذ المشاريع المستقبلية لتأمين الخدمات للمشتركين الجدد. وأكد أنه تم زيادة الأسعار بنسبة وسطية لم تتجاوز ٤٠ بالمئة للشرائح الأقل دخلاً التي تستفيد من خدمات الإنترنت بسرعات محدودة تبدأ بـ ٥١ ميجا وتنتهي بـ ٢ ميجا إنما تم تركيز الزيادة على قطاع الفعاليات التجارية والأعمال بناء على دراسات تصل من خلالها لنسب أعلى بما يقارب الكلفة الفعلية، لافتاً إلى أنه وفقاً للإحصائيات فإن عدد الشرائح التي لديها اتصال إنترنت من خلال هذه السرعات يشكل ٩٥ بالمئة من إجمالي البوابات المتوفرة، وأشار إلى أن موضوع الزيادة لا علاقة له بالأرباح إطلاقاً والهدف من هذه الزيادة تأمين القطاع التيار الكهربائي التي زادت عن معدلاتها بنسب تتجاوز ٥٠ بالمئة في بعض المحافظات ولابد من التطرق لموضوع سعر القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية وخصوصاً أن الشركة لا يتم ردها بأي مبالغ من وزارة المالية سواء كانت بالقطع المحلي أم الأجنبي.

وتأمين دارات الإنترنت الدولية باعتبار أن الإنترنت يعتبر الشغل الشاغل للمشتركين اليوم. ولتقت إلى أن موضوع تأمين السدات

وعن تحسين جودة الإنترنت بعد تعديل أسعار هذه الخدمات في ظل الانقطاع المتزايد للتيار الكهربائي أشار دلول إلى أننا بمجرد الوصول إلى نقطة التعادل بحيث لا يكون هناك خسائر نتيجة انخفاض الإيراد مقابل ارتفاع تكاليف التشغيل من المؤكد سيكون هناك مؤونة مادية لازمة لتأمين الشركة السورية للاتصالات من توسعة المشاريع المستقبلية، مؤكداً أن الشركة تعمل بكل اهتماماتها على

- اعتباراً من ٢٠٢١/١٠/٠١ سيتم تعديل أسعار بعض خدمات الاتصالات الخلوية كما يلي:
- سعر الدقيقة الخلوية للخطوط مسبقة الدفع ١٨ ليرة سورية
- سعر الدقيقة الخلوية للخطوط لاحقة الدفع ١٥ ليرة سورية
- تعديل أسعار الباقات والخدمات والتي سيتم إعلامكم بها عبر الرسائل النصية وموقع سيريتل الرسمي خلال الأيام القادمة.
- لم يطرأ أي تغيير على سعر الميغابايت خارج الباقات وعلى الرسائل المحلية القصيرة.

## الزین: البلد معطل ونحتاج لتصحيح مسار الاقتصاد قرارات للحكومة تضعنا بمأزق كبير!



تترع العصى من عجلات الاقتصاد وتث الحياة للصناعة وتصلح الاقتصاد ولا تطفئه وتقدم الرعاية على الجباية والأهم أن تأخذ ضرائب العادلة من صافي الربح وليس حجم العمل، مشيراً إلى أن الطروحات والقرارات الأخيرة والتي قد يلمس نتائجها غير المسبوقة كل مستثمر وصناعي وتاجر ومصدر ومستورد خفف أو أوقف عمله وقد تن تحت ضرباتها الأسواق وندرة المواد الأولية والسلع وغلاء الأسعار وهجرة الخبرات وتضخم البطالة وانتشار العوز والجرائم كل هذا يحتاج إلى حلول.

والأهم والعل على مبدأ الأمل بالعمل وبسهولة الحركة والإنتاج والأمان والشاركية ولكن أمل بنهضة اقتصادية سريعة تعيد التآلق للصناعة الوطنية.

مشكلات ومطالب عديدة تولد الكثير من الهواجس لدى بعض الصناعيين والتي يدعون فيها كل مرة الحكومة للاستجابة لمطالبهم لأنه على حد قولهم لا يعقل أن يبقى الحال على ما هو عليه مطالبين بإفقاد الصناعة الوطنية التي من المفترض أن يكون قوامها الأول التخصص الواعي لتحريك عجلة الإنتاج. الصناعي محمود الزين أكد لـ«الوطن» أن ما تعالجه كصناعيين وتجار ينطلب تصحيح الحركة الاقتصادية لأن البلد معطل بكل الاتجاهات، لافتاً إلى ضرورة أن يكون هناك توازن بين الرواتب والأسعار لتلافي التضخم الحاصل في السوق والأهم أن الحكومة ومن خلال قراراتها تؤكد على رفع الأسعار، فالسعر مقل الحكومة شرعت ببيعه في «السورية للتجارة» بـ ٢٢٠٠ ليرة ونحن نتكسر وصناعيين ههنا الأساسي هو دوران عجلة الاقتصاد، ونحن نتكسر اليوم نخسر وما نطلبه من الحكومة اليوم هو إسقاط الرواتب والأجور اليوم على سلة المنتجات والسلع الأساسية من عام ٢٠٢١ على ٢٠٢١ مؤكداً أن بهذه الطريقة تتحل مشكلة التاجر والصناعي والمواطن.

وأشار الزين إلى ضرورة إعادة النظر بموضوع استيراد المنتجات وعدم تصدير المواد الأساسية وتصدير كل المواد المطلوبة بسورية لأن تقليل الاستيراد يزيد التهريب والجميع يعلم أن منع الاستيراد يسبب التهريب، الأمر الذي يعكس سلباً على الخزينة العامة للدولة.

وبناء عليه أكد الصناعي أن ما شير فيه ينطلب الشراكة بالقرارات مؤكداً أن الرأي من جهة واحدة لا يصحح المسار الاقتصادي وخصوصاً أن هناك بعض الأشخاص يتصدون بتقديم معلومات مغالطة للواقع للجهات العامة ليسمعوا أن الأزمات التي نعاني منها اليوم كبيرة جداً وتتعمق لافتاً إلى أن معظم القرارات ليس لها وجه اقتصادي صحيح باعتبارها

### مدير المخازن إلى السورية للتجارة.. ومدير مخازن ريف دمشق يترقى إلى مدير عام

جملة من القرارات المتلاحقة صدرت عقب استلام عمرو سالم منصب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وشملت إعفاء معاون وزير ومديرين في مناطق حساسة في الوزارة فهل الغاية من هذه القرارات المساهمة في كل ما يتعلق بتحسين الوضع المعيشي من وضع حد لغلاء بعض المواد وإنهاء الاحتكار والسمنة، وإصلاح البنية الداخلي في الوزارة والقضاء على الفساد في بعض المناطق الحساسة كالسورية للتجارة التي لم تنجح في تحقيق سياسة التدخل الإيجابي بمفهومها الحقيقي، ومديرية تموين دمشق التي لم تستطع تطبيق سياسة ضبط الأسعار بل على العكس شهدت الأسواق حالة من الفوضى والانفلات في الأسعار وخصوصاً في أسواق دمشق التي باتت ضبط الأسعار فيها ضرورة ملحة لا بد منها...! أم إن الغاية من هذه القرارات فقط كما عهدنا في الفترات السابقة تغيير وجوه من دون أي تغيير في واقع الأسواق وتحسين واقع الخدمات المقدمة في المؤسسات التابعة للوزارة والتي تلامس بمعظمها حياة المواطن اليومية.

ومن جملة هذه القرارات أصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس قراراً بإعفاء تكليف أحمد نجم بمهام مدير عام المؤسسة السورية للتجارة وتكليف زياد هزاع الذي يشغل منصب مدير عام المؤسسة السورية للمخازن بديلاً عنه.

كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتكليف مؤيد الرفاعي بوظيفة مدير عام المؤسسة السورية للمخازن بديلاً عن زياد هزاع، علماً أن الرفاعي كان يشغل منصب مدير مخازن ريف دمشق. وياتي قرار رئيس مجلس الوزراء بعد أيام قليلة من صدور مرسوم رئاسي بإعفاء جمال شحيب من مهامه كمعاون لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وكان قد سبقه إصدار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم عقب استلامه منصبه قراراً بإعفاء مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في «دمشق» عدي الشبلي من مهامه وتم تعيين يوسف مراد بديلاً عنه.